

وقد توالى هذه الأبيات الثلاثة مصرّعة ، كما نرى ، وراء (تبتكر) في البيت الأول منها ساكنة سواء وقف عليها أم وصلت بما بعدها ، فليس فيه دليل على شيء ، ويبقى فيه التصريح . والراء في (هرّ) في البيت الثالث منها لا تثبت شيئا كذلك لأنها إذا صرفت ونونت ، أو إذا حركت ولم تصرف ، أو إذا نطقت موقوفا عليها بالسكون ؛ يصح الوزن على كل من هذه الحالات الثلاث في هذه الصورة من « المتقارب » ، لكن يبقى اختيار التصريح كذلك .

أما البيت الثاني منها فإن الراء في كلمة (عُشْر) لابد أن تنطق ساكنة ، أى : لابد أن تعامل معاملة الموقوف عليها ؛ لأنها إذا حركت ونونت - كما تقضى قواعد الوصل النثرى - اختل الوزن ، لأن (عُشْر) توازن (فَعُو) - والحذف جائز في عروض المتقارب - ولو نونت (عُشْر) فإنها لا توازن أى صورة من صور عروض بحر المتقارب الذى جاءت عليه هذه القصيدة ، ومعنى هذا أنها لابد أن تنطق مسكّنة الراء ، وهذا دليل على أنه يختار في إنشاد الشعر الوقف على عروضه أى : آخر الشطر الأول في البيت .

والذى يعينى هنا هو أن قارئ الشعر إذا آثر الوقف على آخر الشطر الأول فإنه لا يقف عليه بما يقتضيه نظام الوقف في النثر إذا كانت الكلمة في حاجة إليه ، بل يقف عليه بما يظهر صحّة الوزن ، ولو اقتضى الأمر أن تخرج الكلمة عن نظام الوقف المعهود في غير الشعر . وقد أشار ابن جنى في خصائصه إلى هذه الملاحظة وألمح إلى أن أحدا من العلماء لم يذكر هذا في علم القوافى وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل وسوف أنقل نصه دون تصرف ، يقول : « فإن قلت : فقد قال (١) :

أَعْنَى عَلَى بَرَقِ أَرِيكَ وَمِيضُهُو

(١) يعنى امرأ القيس في معلقته ، انظر : الديوان ص : ٢٤ ، والرواية فيه :

« أحرار ترى برقاً كأن وميضه كلعلم اليمين في حبي مكلل »